بـــــــــسم الله الرحـــــــــــمن الرحيـــــــم

الملتقى الوطني بعنوان:

مدرسة الإمام البخاري في الجزائر –التاريخ، الامتداد، الآفاق–

الجهة المنظمة:

مخبر الدراسات القرآنية والسنة النبوية

كلية أصول الدين – جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة

مشروع بحث "**جهود علماء الغرب الإسلامي في خدمة الموطإ والصحيحين رواية ودراية قديما وحديثا**"

محور المداخلة:

المحور الرابع: مؤلفات الجزائريين في العناية بصحيح البخاري قديما وحديثا.

عنوان المداخلة:

تعقبات الإمام أحمد بن نصر الداودي على صحيح البخاري –كتاب التفسير أنموذجا–

المعلومات الشخصية:

الاسم واللقب: **عادل رفيق عزوق** تحت إشراف: **د. عبد الغني عيساوي**

الأستاذ بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الدرجة العلمية: **طالب دكتوراه تخصص**

التفسير وعلوم القرآن

الجامعة: **جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**

البريد الالكتروني: abouishakadel@gmail.com

رقم الهاتف: **0664434585**

ملخص المداخلة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب وأحكمه، والصلاة والسلام على القائل: "خيركم من تعلم القرآن وعلمه"، وعلى من اتبعه فاقتفى أهدى سبيل وأقومه، أما بعد:

جرى عمل الأمة الإسلامية قاطبة على تعظيم صحيح الإمام البخاري واعتباره أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، فلا تزال المجالس تعقد لسماعه ومدارسته عبر القرون، وانبرى العلماء لشرحه والعناية به حتى غدا الصحيح أحظى دواوين السنة حفاوة عند العلماء، فلا يُحصى كم من شارح له ومُعَقِّب، ومُستخرِج عليه ومُهذِّب، ومعارض له ومُصوِّب، وقد ظهر شرح صحيح البخاري مبكرا في القرن الرابع الهجري على يد كثير من العلماء، منهم الإمامان الداودي (ت 402) والخطابي (ت 388)، ثم تواترت التواليف دائرة في فلك الصحيح -بعد ذلك- إلى زمننا المعاصر، ومن الأمور الحقيقة بالتنبيه؛ أن النقد المنهجي المنضبط الموجه إلى الصحيح قد ظهر -كذلك- مبكرا على يد الإمام الدارقطني (ت 385) وغيره من العلماء، وفي شرح الداودي للصحيح مادة حرية بالدراسة في مجال النقد، ويعتبر الداودي -حسب تتبعي- أول من انتقد متون صحيح البخاري بطريقة بناءة منهجية هادفة، ومن هنا تأتي مداخلتي لتسلط الضوء على جانب من تعقبات الداودي على الصحيح، وقد اقتصرت في دراستي هذه على الأحاديث المنتقدة من كتاب التفسير من الصحيح، فما هي هذه التعقبات؟، وما هي قيمتها العلمية؟.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة فيما يلي:

1- الاطلاع على جهد مغمور من جهود علماء الجزائر في خدمة صحيح البخاري.

2- إبراز جهد مبكر في النقد العلمي لصحيح البخاري.

3- الكشف عن مناهج العلماء في تعاملهم مع مرويات التفسير.

أهداف الدراسة:

إنني أهدف من خلال دراستي إلى ما يلي:

1- التنويه بالمنهج العلمي المنضبط -الذي كان ينتهجه علماء الإسلام- في نقد مرويات السنة عموما، ونقد الصحيح خصوصا.

2- غلق الباب في وجه النقد اللامنهجي الهدام للصحيح، ببيان المنهج الصحيح الهادف.

3- إبراز الروح النقدية لدى علماء الجزائر.

4- إظهار البصمة الإبداعية لعلم من أعلام الجزائر.

الدراسات السابقة:

بعد البحث في فهارس المكتبات وعلى شبكة الإنترنت؛ اطلعت على دراسات حول الداودي، وهي:

1- موسوعة الإمام العلامة أحمد بن نصر الداودي المسيلي التلمساني المالكي في اللغة والحديث والتفسير والفقه، تأليف: أد. عبد العزيز دخان، وتعد هذه الموسوعة جهدا جبارا، حيث تتبع فيها صاحبها كلام الداودي في الكتب التي نَقلت عنه، إذ يعتبر شرح الداودي على الصحيح مفقودا، مع شيء من التعليق والتحليل، وقد اعتمدت في بحثي على هذه الموسوعة في جمع التعقبات وتتبعها.

2- شرح الإمام الدودي وانتقاداته الحديثية على صحيح البخاري، وهي مذكرة لنيل درجة الماجستير، كليةالعلوم الإسلامية، تخصص الكتاب والسنة، جامعة الجزائر -1-، من إعداد الطالب: عزيوز حمديش، ولكنه لم يستوعب كل المسائل، كما أنه لم يتعمق في تحليل الكثير من الانتقادات.

3- سمات منهجية في شرح الداودي على صحيح البخاري، من إعداد: أ. خريف زتون، وهو مقال يحتوي دراسة وصفية مختصرة للشرح المذكور.

4- مسالك الإمام الداودي المسيلي في شرح غريب الحديث من خلال نصوصه في "فتح الباري"، وهي مذكرة ماستر من إعداد الطالبة: خولة الذيب، وهي دراسة لمنهجية الداودي في شرح الغريب، ولم تتطرق للتعقبات.

5- تعقبات أحمد بن نصر الداودي على تراجم "صحيح البخاري" من خلال نصوصه في "فتح الباري"، وهي دراسة موجهة إلى انتقادات الداودي للتراجم، ودراستي تعنى بدراسة التعقبات الموجهة إلى المرويات.

المنهج المتبع في الدراسة :

لقد انتهجت في دراستي هذه المنهج الاستقرائي وذلك لتتبع تعقبات الداودي على صحيح البخاري من خلال كتاب التفسير، مستعملا مقاربة التحليل والنقد.

وقد تمت معالجة الإشكاليات المطروحة سابقا وفق الخطة التالية:

مقدمة:

المطلب الأول: ترجمة الداودي والتعريف بشرحه على صحيح البخاري.

الفرع الأول: ترجمة الدوادي.

الفرع الثاني: التعريف بشرحه على صحيح البخاري.

المطلب الثاني: تعقبات الداودي على صحيح البخاري من خلال كتاب التفسير وسماتها المنهجية.

الفرع الأول: تعقبات الداودي على صحيح البخاري.

الفرع الثاني: السمات المنهجية لتعقبات الداودي على صحيح البخاري.

الخاتمة:

التوصيات:

قائمة المصادر والمراجع:

المطلب الأول: ترجمة الداودي والتعريف بشرحه على صحيح البخاري.

يعد الداودي من أعلام الجزائر الأوائل؛ إذ هو من أعيان القرن الرابع الهجري، وإن المتابع لتصانيفه يرصد مشاركته في مختلف الفنون، في ذلك الزمن المبكر الذي كان يَعجُّ بالفطاحل والدّهاقنة من العلماء؛ طلعت شمس هذا الإمام، وأثبت لنفسه وجودا في الأوساط العلمية في العالم الإسلامي بأسره، إذ نلاحظ العلماء ينقلون عنه بإسهاب، وقد كانت له خاصية جاذبية في كتاباته؛ وهي الروح النقدية، والتي سلط أضواءها على صحيح البخاري، فأسال كثيرا من الحبر لمناقشته، وها هي صفحات "فتح الباري" و"عمدة القاري" وغيرهما؛ تنبيك بالخبر اليقين[1]، ولكن؛ مما يؤسف له أن هذا العَلَم لم يُعطَ حظا يليق به من الدراسة في العالم الإسلامي، ويكاد القلب يموت كمدا حين تعلم أن عدد الدراسات حوله في بلده الجزائر تكاد لا تُجاوز أصابع اليدين!، ولأجل التعريف بهذا العلم المغمور ومصنفه في شرح صحيح البخاري -إذ هو محل الدراسة-؛ عقدت هذا المطلب الأول.

الفرع الأول: ترجمة الدوادي.

هو أَحْمَدُ بْنُ نَصْرٍ الدَّاوُدِيُّ الْأَسَدِي، المسيلي التلمساني الجَزائِري المالكي، من أئمة الحديث الشريف وحفاظه، وأحد فقهاء المالكية المشهورين، ويكنى بأبي جعفر، يعد من أوائل من شرح صحيح البخاري وموطأ الإمام مالك.

ولد بالمسيلة وقيل ببسكرة، وهما مدينتان تقعان في الشرق الجزائري، وكان بطرابلس الغرب ونزل بعد ذلك بتلمسان، وكان عصاميا تعلّم بمفرده، وقد ذُكر من شيوخه: إبراهيم بن خلف الأندلسي، وإبراهيم بن عبد الله القلانسي، وأبو بكر محمد بن سليمان النعالي.

قال عنه مؤرّخ الإسلام الإمام الذهبي: "أحمد بن نصر أبو جعفر الأزدي الداودي المالكي الفقيه، كان بأطرابلس المغرب، فأملى بها كتابه في شرح الموطأ، ثم نزل تلمسان. وكان ذا حظ من الفصاحة والجدل"[2].

[1] نقل عنه ابن حجر في "فتح الباري شرح صحيح البخاري" في: (547) موضعا، والعيني في "عمدة القاري شرح صحيح البخاري" في أكثر من: (640) موضعا، انظر: موسوعة الإمام العلامة أحمد بن نصر الداودي المسيلي التلمساني المالكي في اللغة والحديث والتفسير والفقه، دخان عبد العزيز، دار المعرفة الدولية، 2013، 117، 121.

[2] تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، الذهبي محمد بن أحمد، ت: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003 م، 41/9.

أما القاضي عياض فقد قال عنه: "من أئمة المالكية بالمغرب، والمتّسعين في العلم، المجيدين للتأليف ... وكان فقيهاً فاضلاً متفنناً مؤلفاً مجيداً، له حفظ من اللسان والحديث والنظر "[1].

ممن تتلمذ على يديه :

- أبو عبد الملك مروان بن علي البوني، نسبة إلى بونة (عنابة).
- ابن الفرضي الأندلسي.
- الحافظ ابن عبد البر الأندلسي بالإجازة.
- أبو بكر أحمد بن عبد الله بن أبي زيد القيرواني، ابن صاحب "الرسالة".
- أبو الوليد هشام بن عبد الرحمن بن عبد الله، المعروف بابن الصابوني.
- كامل بن أحمد الغفاري القادسي من أهل قادس بالأندلس.

من تواليفه:

- النصيحة في شرح صحيح البخاري.
- النامي في شرح الموطأ.
- الواعي في الفقه.
- الأموال.
- الإيضاح في الرد على البكرية.
- كتاب الأصول.
- كتاب البيان.
- وقد نسب إلى الداودي تفسير للقرآن الكريم، وهذا من الأوهام.[2]

توفي بمدينة تلمسان، حيث ألف معظم كتبه، ويُرجح أنه توفي سنة 402هـ.[3]

[1] ترتيب المدارك وتقريب المسالك،القاضي عياض بن موسى اليحصبي، ت: ابن تاويت الطنجي وآخرون، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، ط1، 1983، 7/ 102-103.

[2] استفتدت هذا التحقيق من مقال: مغالطات النسبة وأوهام العناوين في الفنون والعلوم -تفسير الإمام الداودي المسيلي أنموذجا-، د. عيساوي عبد الغاني، مجلة المعيار، مج 26، العدد 7، سنة 2022، 15-25.

[3] استفدت هذه الترجمة من كتاب : موسوعة الإمام العلامة أحمد بن نصر الداودي المسيلي التلمساني المالكي في اللغة والحديث والتفسير والفقه، دخان عبد العزيز، دار المعرفة الدولية، 2013، 13-91.

الفرع الثاني: التعريف بشرحه على صحيح البخاري:

يعد شرح الداودي على البخاري مفقودا، وإنما نجد كلامه منقولا عند كثير ممن شراح الصحيح: كابن بطال وابن حجر والعيني والزركشي والدماميني وغيرهم، ويبدو من نقولاتهم عنه أن شرحه كان كاملا، فقد استمر النقل عنه من أول كتاب في الصحيح إلى آخر كتاب.

وقد نقل واستفاد منه كثير من العلماء، وكانوا ينقلون كلامه استشهادا واستحسانا، وتارة استغرابا أو مناقشة أو ردا ، منهم:

- ابن بطال في شرحه على صحيح البخاري (أكثر من ثلاثين موضعا).
- القاضي عياض في شرحه على صحيح مسلم (90 موضعا).
- ابن التين في شرحه على البخاري، ويعد المصدر الرئيس لأقوال الداودي، في ظل غياب نسخة شرحه، وعن طريقه نقل ابن حجر والعيني.
- الزركشي في شرحه على الصحيح "التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح" (55 موضعا).
- الدماميني في شرحه على الصحيح "مصابيح الجامع" (أكثر من مئة موضع).
- العيني في "عمدة القاري شرح صحيح البخاري" (640 موضعا).
- ابن حجر في "فتح الباري شرح صحيح البخاري" (547 موضعا).[1]

لقد جمع الداودي في شرحه بين دراسة المتن والإسناد، ويتجلى ذلك في ضبط الأسماء المبهمة في الحديث، مع الحكم عليها، وكان كثير العناية بالتراجم والتبويبات، واهتم بضبط ألفاظ الحديث، وشرح الغريب منه، كما كانت له مشاركة في باب مختلف الحديث والجمع والترجيح بين الروايات، وله استنباطات ومساهمة في فقه الحديث[2].

المطلب الثاني: تعقبات الداودي على صحيح البخاري من خلال كتاب التفسير وسماتها المنهجية.

لقد كانت الروح النقدية حاضرة بقوة في شرح الداودي على الصحيح، فتجده يتعقب ويستشكل ويُوهِّم وينقد الأسانيد والمتون، مما جعل شراح الصحيح بعده يولون عناية لكلامه، وقد اجتهدوا وأطالوا -أحيانا- في مناقشة كلامه، وممن اهتم بمناقشته: ابن حجر والعيني، فأما ابن حجر فقد أكثر من معارضته والاستغراب من

[1] استفدت هذه الإحصائيات من: موسوعة الإمام العلامة أحمد بن نصر الداودي المسيلي التلمساني المالكي في اللغة والحديث والتفسير والفقه، دخان عبد العزيز، دار المعرفة الدولية، 2013، 1/ 114-121.

[2] استفدت هذه السمات المنهجية من مقال بعنوان: السمات المنهجية في شرح الداودي على "صحيح البخاري"، زتون خريف، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، العدد 6، جويلية 1434-2013، 263-295.

تعقباته، وأما العيني فكان ينتصر له أحيانا، وقد جمعت في هذا المطلب تعقبات للداودي على مرويات كتاب التفسير من الصحيح، مع تحليلها ودراستها، محاولا بيان السمات المنهجية لهذه التعقبات.

الفرع الأول: تعقبات الداودي على صحيح البخاري.

لقد جمعت هذه التعقبات ذاكرا في بداية المسألةِ الحديثَ محلَ التعقب[1]، ثم أذكر بعد ذلك كلام الداودي ثم أنتهي بالتحليل والمناقشة.

-المسألة الأولى:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: {أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ} [النساء: 59]، قَالَ: «نَزَلَتْ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُذَافَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَدِيٍّ إِذْ بَعَثَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَرِيَّةٍ»[2]

- التعقب:

قال الداودي: " هَذَا وَهَمٌ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ؛ فَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حُذَافَةَ خَرَجَ عَلَى جَيْشٍ فَغَضِبَ فَأَوْقَدُوا نَارًا، وَقَالَ: اقْتَحِمُوهَا فَامْتَنَعَ بَعْضٌ، وَهَمَّ بَعْضٌ أَنْ يَفْعَلَ. قَالَ: فَإِنْ كَانَتِ الْآيَةُ نَزَلَتْ قَبْلُ فَكَيْفَ يُخَصُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُذَافَةَ بِالطَّاعَةِ دُونَ غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَتْ نَزَلَتْ بَعْدُ فَإِنَّمَا قِيلَ لَهُمْ: إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ، وَمَا قِيلَ لَهُمْ: لِمَ لَمْ تُطِيعُوا؟"[3]

-التحليل:

أنكر الداودي كَوْنَ سرية عبد الله بن حذافة السهمي هي سبب نزول الآية، وبنى على ذلك توهيم من نسب القول بذلك إلى ابن عباس، واستدل على ذلك بأمرين:

1. لو كانت الآية نزلت قبل الحادثة، فما وجه اختصاص عبد الله بن حذافة بها، إذ الطاعة واجبة لكل الأمراء.
2. ولو نزلت بعد الحادثة آمرة لهم بطاعة الأمير، فهذا متعارض مع توجيه النبي صلى الله عليه سلم حين قال: "إنما الطاعة في المعروف"[4].

---

[1] لقد تتبعت هذه التعقبات من: موسوعة الإمام العلامة أحمد بن نصر الداودي المسيلي التلمساني المالكي في اللغة والحديث والتفسير والفقه، دخان عبد العزيز، دار المعرفة الدولية، 2013، 2/ 5-27.

[2] صحيح البخاري، البخاري محمد بن إسماعيل، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، 6/ 46، 4584.

[3] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، 254/8.

[4] سيأتي تخريجه قريبا.

ولقد أجاب الحافظ ابن حجر[1] عن هذا الإيراد، بأن المقصود من الآية هو قوله تعالى: "فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول"، الذي يتضمن الأمر برد الأمر إلى الله والرسول عند التنازع، والذي أوقع الداودي فيما وقع فيه، هو اختصار الإمام البخاري للآية في الترجمة، فلم يذكر محل الشاهد منها، فأوهم بذلك أن المقصود من النازل هو قوله تعالى: "يا أيها الذين ءامنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم".

ويمكن أن يُجاب عن الإيراد الأول للداودي، بأن الآية نزلت مؤكدة لطاعة الأمراء، لأن الأمر كان متقررا عند الصحابة منذ بيعة العقبة، التي بايع فيها الصحابة على السمع والطاعة، فلا إشكال أن ينزل القرآن بحكم سبق تشريعه، لحاجة تدعو لذلك من باب تثبيت الحكم وتوكيده.

كما يمكن أن يجاب عن الإيراد الثاني بأن الأمر بطاعة الأمراء في الآية مقيد بعدم مخالفة أمر الله ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، ويدل على ذلك: عدم تكرار العامل "وأطيعوا" مع أولي الأمر، فدل ذلك على أن طاعتهم تابعة ومقيدة بطاعة الله ورسوله، وهذا ما يتطابق مع قوله -صلى الله عليه وسلم- لهم: "إنما الطاعة في المعروف".

بَيْدَ أنني أختار أن هذه السرية ليست سببا لنزول الآية، وذلك لأمور:

1. أن مرويات هذه السرية لم يأت فيها ذكر لنزول الآية، ومنها ما رواه البخاري في صحيحه[2] عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَرِيَّةً فَاسْتَعْمَلَ رَجُلًا مِنَ الأَنْصَارِ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُطِيعُوهُ، فَغَضِبَ، فَقَالَ: أَلَيْسَ أَمَرَكُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُطِيعُونِي؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: فَاجْمَعُوا لِي حَطَبًا، فَجَمَعُوا، فَقَالَ: أَوْقِدُوا نَارًا، فَأَوْقَدُوهَا، فَقَالَ: ادْخُلُوهَا، فَهَمُّوا وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يُمْسِكُ بَعْضًا، وَيَقُولُونَ: فَرَرْنَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ النَّارِ، فَمَا زَالُوا حَتَّى خَمَدَتِ النَّارُ، فَسَكَنَ غَضَبُهُ، فَبَلَغَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «لَوْ دَخَلُوهَا مَا خَرَجُوا مِنْهَا إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ، الطَّاعَةُ فِي المَعْرُوفِ»
2. أن عبارة ابن عباس لا تدل صراحة على أنها سبب للنزول، فصيغة "نزلت في كذا" محتملة لكونها سببا للنزول ولكونها تفسيرا بالمثال، أي أن حكم الحادثة يدخل في الآية، وإن لم يكن سببا للنزول في الواقع، وهذا المسلك معروف في تفاسير السلف، وقد أشار إلى هذا التحقيق شيخ الإسلام ابن تيمية قائلا: "وَقَوْلُهُمْ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي كَذَا يُرَادُ بِهِ تَارَةً أَنَّهُ سَبَبُ النُّزُولِ **وَيُرَادُ بِهِ تَارَةً أَنَّ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي الْآيَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ السَّبَبُ** كَمَا تَقُولُ عَنَى بِهَذِهِ الْآيَةِ كَذَا"[3]، وبهذا التقرير تندفع كثير من الإشكالات في هذا الباب.

---

[1] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، 254/8.

[2] صحيح البخاري، البخاري محمد بن إسماعيل، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، 161/5، 4340.

[3] مجموع الفتاوى، ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/1995م، 339/13.

3. أنه قد روي سبب صريح لنزول الآية، وهو ما رواه الطبري في تفسيره[1] عن السُدّيّ قال: "بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سريَّة عليها خالد بن الوليد، وفيها عمار بن ياسر... فغضب عمار فقام، فتبعه خالد حتى أخذ بثوبه فاعتذر إليه، فرضي عنه، **فأنزل الله تعالى** قوله:"أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم""، ويظهر جليا من قوله: " فأنزل الله تعالى..." أن الآية نزلت إثر الحادثة، فتُعد الرواية بذلك سببا صريحا للنزول، وهي أصرح مما روي عن ابن عباس.

وفي الأخير أشير إلى أنه لا يمكن القطع بأن رواية ابن عباس ليست سببا للنزول، لأن نزول الآية قد يتكرر، كما أن النزول قد يكون بعد الحادثتين، لا سيما إذا كانتا متقاربتين، والله أعلم متى أنزل آياته.

المسألة الثانية:

عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، سَمِعْتُ البَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: " آخِرُ سُورَةٍ نَزَلَتْ بَرَاءَةَ، وَآخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ: {يَسْتَفْتُونَكَ قُلْ: اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الكَلاَلَةِ} [النساء: 176][2]

التعقب:

قَالَ الدَّاودِيّ: "لم يَخْتَلِفُوا فِي أَن أول بَرَاءَة نزلت سنة تسع لما حج أَبُو بكر الصّديق بِالنَّاسِ وأنزلت: {الْيَوْم أكملت لكم دينكُمْ} (الْمَائِدَة: 3) عَام حجَّة الْوَدَاع فَكيف تكون بَرَاءَة آخر سُورَة أنزلت؟ وَلَعَلَّ الْبَراء أَرَادَ بعض سُورَة بَرَاءَة"[3]

التحليل:

رد الإمام الداودي -في تعليقه على أثر البراء بن عازب-كون سورة التوبة هي آخر ما نزل، واستدل على ذلك بأن فواتحها نزلت في السنة التاسعة من الهجرة لما حج أبو بكر بالناس، وكان قد نزل بعدها قوله تعالى": اليوم أكملت لكم دينكم"، وكان ذلك في حجة الوداع في ذي الحجة من السنة العاشرة، ثم وجّه قول البراء بأنه لعله قصد بعض سورة التوبة لا كلها، وربما ذهب الداودي الى هذا التوجيه؛ لِما روي -عند الطبري- عن أبي بن كعب أنه قال: آخرُ آيةٍ نزلت من القرآنِ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ إلى آخرِ الآية[4].

لقد أحسن الداودي حين اعتمد على أسباب النزول، فتعرف بذلك على المتقدم من المتأخر، إلا أنه لم يحالفه الصواب في توجيه قول البراء بن عازب،بأنه قصد بعض السورة، لأن البراء قصد نزول السورة

---

[1] جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري محمد بن جرير، ت: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ/2000 م، 499/8.

[2] صحيح البخاري، البخاري محمد بن إسماعيل، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، 50/6، 4605

[3] عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العينى بدر الدين محمود بن أحمد،دار إحياء التراث العربي، بيروت، 259/18

[4] جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري محمد بن جرير، ت: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ/2000 م، 588/14

كاملة، فقد جاء في رواية أخرى عند البخاري أن البراء قال: " آخر سورة نزلت **كاملة** براءة، وآخر آية نزلت في القرآن: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾"[1].

وعند مطالعة كلام الأئمة في مبحث "آخر ما نزل من القرآن" من كتب علوم القرآن[2]، نجد أنهم ينقلون الخلاف في آخر سورة نزلت كاملة على قولين، هما:

1- سورة التوبة: وهو قول البراء بن عازب -كما سبق-، وعلي بن الحسين[3]، والزهري[4].

2- سورة النصر: وهو قول ابن عباس فيما رواه مسلم في صحيحه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، قال: قال لي ابن عباس: "تعلم آخر سورة نزلت من القرآن نزلت جميعًا؟"، قلت: نعم، ﴿إذا جاءَ نَصْرُ اللَّهِ والفَتْحُ﴾. قال: "صدقت".[5]

وعند النظر في أسباب النزول، نجد أن سورة النصر نزلت بعد فتح مكة، وقد وقع في السنة الثامنة في شهر رمضان، لما رواه الطبراني في المعجم الكبير[6] عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: "لَمَّا أَقْبَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَزْوَةِ حنين نَزَلَ عَلَيْهِ {إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ} [النصر: ١] إِلَى آخِرَ الْقِصَّةِ"، وغزوة حنين كانت في شوال من السنة التاسعة عقب الفتح بحوالي شهر[7].

---

[1] صحيح البخاري، البخاري محمد بن إسماعيل، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، 167/5، 4364.

[2] الإتقان في علوم القرآن، السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر،ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974م، 104-101/1.

[3] أسباب نزول القرآن، الواحدي علي بن أحمد، ت: ماهر الفحل، دار الميمان، السعودية، ط1، 1426هـ/2005م، 106.

[4] تنزيل القرآن، الزهري محمد بن شهاب، ت: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط2، 1408هـ/1988م، 42.

[5] صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1374هـ - 1955 م، 818/4.

[6] المعجم الكبير، الطبراني سليمان بن أحمد، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2، 11/ 371، 12042.

-تنبيه: قد وقع تصحيف في طبعة حمدي السلفي، فتصحفت كلمة حنين إلى خيبر، ومما يثبت هذا؛ أمران: أنه قد استفاض أن سورة النصر نزلت بعد الفتح، وحنين بعدها في شوال، أي بعدها بشهر تقريبا، كما أن السيوطي في "الدر المنثور" (668/8) ذكر الرواية بلفظ "حنين" عازيا لها إلى الطبراني.

[7] السيرة النبوية دروس وعبر، السباعي مصطفى بن حسني، المكتب الإسلامي، ط3، 1405 هـ - 1985 م،102

أما سورة التوبة فإن مطلعها نزل سنة تسع لما حج أبو بكر في الناس[1]، ونزل كثير منها في وقائع غزوة التبوك، والتي وقعت في رجب سنة تسع[2]، فيتبين لنا أن سورة التوبة نزلت بعد سورة النصر، ومنه يكون قول البراء راجحا، كما يتبين لنا خطأ الداودي في تعقبه عليه.

المسألة الثالثة:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمَّا تُوُفِّيَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُبَيٍّ، جَاءَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَأَلَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ قَمِيصَهُ يُكَفِّنُ فِيهِ أَبَاهُ، فَأَعْطَاهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَقَامَ عُمَرُ فَأَخَذَ بِثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تُصَلِّي عَلَيْهِ، وَقَدْ نَهَاكَ رَبُّكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنَّمَا خَيَّرَنِي اللَّهُ فَقَالَ: {اسْتَغْفِرْ لَهُمْ [ص:68] أَوْ لاَ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ، إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً} [التوبة: 80]، وَسَأَزِيدُهُ عَلَى السَّبْعِينَ " قَالَ: إِنَّهُ مُنَافِقٌ، قَالَ: فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: {وَلاَ تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا، وَلاَ تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ} [التوبة: 84].[3]

التعقب:

قال العيني: "وَقد اسْتُشْكِل فهم التَّخْيِير من الْآيَة حَتَّى إِن جمَاعَة من الأكابر طعنوا فِي صِحَة هَذَا الحَدِيث مَعَ كَثْرَة طرقه ... **وَمِنْهُم: الدَّاودِيّ، قَالَ: هَذَا الحَدِيث غير مَحْفُوظ**"[4]

التحليل:

لقد استشكل الداودي -كما استشكل غيره كالباقلاني والجويني والغزالي-[5] فهمَ النبي صلى الله عليه وسلم للتخيير بين الاستغفار وعدمه من الآية، وذكروا أن المقصود من "أو" في الآية هو التسوية لا التخيير، مثل قوله تعالى: "اصبروا أو لا تصبروا"، وقرروا أن المقصود من السبعين هو المبالغة لا العدد، وهو أسلوب عربي معروف، فجنحوا بعد ذلك إلى تضعيف الحديث وعدم الاحتجاج به؛ رعاية للعصمة النبوية، وقد اطلعت في بعض المواقع في شبكة الانترنت على من يطعن في الإسلام والصحيحين بهذا الاستشكال!، ولذا أسهبت في ذكر أوجه معالجته.

---

[1] السيرة النبوية، الحميري عبد الملك بن هشام، ت: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1375هـ/ 1955، 543/2.

[2] السيرة النبوية، الحميري عبد الملك بن هشام، ت: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1375هـ/ 1955، 515/2.

[3] صحيح البخاري، البخاري محمد بن إسماعيل، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، 67/6، 4670.

[4] عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العينى بدر الدين محمود بن أحمد،دار إحياء التراث العربي، بيروت، 274/18.

[5] عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العينى بدر الدين محمود بن أحمد،دار إحياء التراث العربي، بيروت، 274/18.

ولقد حاول كثير من المفسرين وشراح الحديث الإجابة عن هذا الإشكال، بسبب صحة هذا الحديث وثبوته، وملخص أجوبتهم في النقاط التالية:

1- أن الآية ليس فيها نهي عن الاستغفار -كما قرره الطاهر بن عاشور-[1]، ومما يدل على ذلك -حسب تقديري- أنه قد نزل النهي الصريح بعد ذلك في قوله: "ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره"، فلو كان في الآية الأولى نهي صريح لما احتيج -في فهم النهي- إلى تنزيل آية أخرى.

2-أن التسوية بين الاستغفار وعدمه يفيد عدم جدواه ونفعه، ولا يفيد تحريمه، ولهذا نظائر، مثل ذكر الله لضرر الخمر والميسر، وأن ضرره أكبر من نفع، ولم يُستفد التحريم من ذلك إلا بعد نزول التحريم الصريح في سورة المائدة، فتأمل.

ومما يُستأنس به هنا، ما رُوي عند الطبري[2] مرسلا عن قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " وما يُغني عنه قميصي وصلاتي من الله، والله إني كنت أرجو أن يسلم به ألف من قومه" الطبري 10/ 206

3 -أنه لا يوجد مانع من فهم التخيير فهو ظاهر من الآية، وكيف يُستبعد هذا الفهم وقد ثبت فهمه عن سيد الخلق صلى الله عليه وسلم؟.

4-قال الحافظ ابن حجر: "أَنَّ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ اسْتِغْفَارٌ تُرْجَى إِجَابَتُهُ، بِخِلَافِ الِاسْتِغْفَارِ لِمِثْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُبَيٍّ فَإِنَّهُ اسْتِغْفَارٌ لِقَصْدِ تَطْيِيبِ قُلُوبِ مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ."[3]، وقال القرطبي في تفسيره: وَأَمَّا الِاسْتِغْفَارُ لِلْمُنَافِقِينَ الَّذِي خُيِّرَ فِيهِ فَهُوَ اسْتِغْفَارٌ لِسَانِيٌّ لَا يَنْفَعُ وَغَايَتُهُ تَطْيِيبُ قُلُوبِ بَعْضِ الْأَحْيَاءِ مِنْ قَرَابَاتِ الْمُسْتَغْفَرِ لَهُ"[4]

5- أن النبي صلى الله عليه وسلم فَعَلَ مَا فَعَلَ وَقَالَ مَا قَالَ إِظْهَارًا لِغَايَةِ رَحْمَتِهِ وَرَأْفَتُهُ عَلَى مَنْ بُعِثَ إِلَيْهِ، وَهُوَ كَقَوْلِ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام ﴿وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ وَفِي إِظْهَارِ النَّبِيِّ ﷺ الرَّأْفَةَ الْمَذْكُورَةَ لُطْفٌ بِأُمَّتِهِ، وَبَاعِثٌ عَلَى رَحْمَةِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا،قاله الزمخشري[5].

6- إِنَّ النَّهْيَ عَنِ الِاسْتِغْفَارِ لِمَنْ مَاتَ مُشْرِكًا لَا يَسْتَلْزِمُ النَّهْيَ عَنِ الِاسْتِغْفَارِ لِمَنْ مَاتَ مُظْهِرًا لِلْإِسْلَامِ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مُعْتَقَدُهُ صَحِيحًا[6].

7-أن فيه إجراءًا له على ظاهر حكم الإسلام، وبذلك أُمر المسلمون، قال الزجاج: "وَإِنَّما مجاز الصلاة عليه أنه كان ظاهره ظاهر الإسلام"[7].

8- لما فيه من إكرام ولده وإسعافه، والذي تحققت صلاحيته وثبت إسلامه[8].

9- "لما فيه من مصلحة الاستئلاف لقومه ودفع المفسدة، وكان النبي صلى الله عليه وسلم أولَ الأمر يصبر على أذى المشركين ويعفو ويصفح، ثم أمر بقتال لمشركين، فاستمر صفحه وعفوه عمن يظهر الاسلام ولو كان باطنه

---

[1] التحرير والتنوير، ابن عاشور محمد الطاهر بن محمد، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، 10/ 279.

[2] جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري محمد بن جرير، ت: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ/2000 م، 10/ 206

[3] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت، 1379ه، 8/ 339.

[4] الجامع لأحكام القرآن، القرطبي محمد بن أحمد، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384ه/1964م، 8/ 220.

[5] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت، 1379ه، 8/ 339.

[6] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت، 1379ه، 8/ 339.

[7] معاني القرآن وإعرابه، الزجاج إبراهيم بن السري، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت،ط1، 1408ه/1988م، 2/464.

[8] لباب التأويل في معاني التنزيل، الخازن علاء الدين علي بن محمد، ت:محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415ه، 2/392

عل خلاف ذلك؛ لمصلحة الاستئلاف وعدم التنفير عنه، ولذلك قال: " لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه"، قاله الحافظ ابن حجر[1].

وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم معاملة بعض الناس بالحسنى مع عدم استحقاقهم لذلك؛ جلبا لمصلحة أو درءا لمفسدة، كما جاء عند البخاري في صحيحه (6032) عن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ رَجُلًا اسْتَأْذَنَ علَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، فَلَمَّا رَآهُ قالَ: بئْسَ أخُو العَشِيرَةِ، وبِئْسَ ابنُ العَشِيرَةِ، فَلَمَّا جَلَسَ تَطَلَّقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ في وجْهِهِ وانْبَسَطَ إلَيْهِ، فَلَمَّا انْطَلَقَ الرَّجُلُ قالَتْ له عَائِشَةُ: يا رَسولَ اللَّهِ، حِينَ رَأَيْتَ الرَّجُلَ قُلْتَ له كَذَا وكَذَا، ثُمَّ تَطَلَّقْتَ في وجْهِهِ وانْبَسَطْتَ إلَيْهِ؟ فَقالَ رَسولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: يا عَائِشَةُ، مَتَى عَهِدْتِنِي فَحَّاشًا؟ إنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَومَ القِيَامَةِ مَن تَرَكَهُ النَّاسُ اتِّقَاءَ شَرِّهِ.

10- أن في عدم الصلاة عليه مفسدة أعظم من مفسدة الاستغفار اللساني غير النافع، وبهذا الصدد يقول الخطابي: "فلو ترك الصلاة عليه قبل ورود النهي عنها لكان سُبة على ابنه وعارا على قومه، فاستعمل صلى الله عليه وسلم أحسن الأمرين وأفضلهما في مبلغ الرأي وحق السياسة في الدعاء إلى الدين والتألف عليه إلى أن نهي عنه، فانتهى صلى الله عليه وسلم"[2].

11- أن من قواعد الشريعة: تحصيل المصلحة الكبرى وجلبها أولى من درء المفسدة، إذا كانت المفسدة يسيرة و كان الضرر محتملا، فترتكب المفسدة -حالتئذ- تحصيلا لما هو أولى منها، يقول **ابن تيمية**: "وَذَلِكَ أَنَّ مُقَارَنَةَ الْفُجَّارِ إنَّمَا يَفْعَلُهَا الْمُؤْمِنُ فِي مَوْضِعَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مُكْرَهًا عَلَيْهَا، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي **مَصْلَحَةٍ دِينِيَّةٍ رَاجِحَةٍ عَلَى مَفْسَدَةِ الْمُقَارَنَةِ** أَوْ أَنْ يَكُونَ فِي تَرْكِهَا مَفْسَدَةٌ رَاجِحَةٌ فِي دِينِهِ فَيَدْفَعُ أَعْظَمَ الْمَفْسَدَتَيْنِ بِاحْتِمَالِ أَدْنَاهُمَا **وَتَحْصُلُ الْمَصْلَحَةُ الرَّاجِحَةُ بِاحْتِمَالِ الْمَفْسَدَةِ الْمَرْجُوحَةِ**"[3]، ويقول **العز بن عبد السلام** ممثلا لهذه القاعدة: "الْكَذِبَ يَصِيرُ مَأْذُونًا فِيهِ وَيُثَابُ عَلَى الْمَصْلَحَةِ الَّتِي تَضَمَّنَهَا عَلَى قَدْرِ رُتْبَةِ تِلْكَ الْمَصْلَحَةِ مِنْ الْوُجُوبِ فِي حِفْظِ الْأَمْوَالِ وَالْأَبْضَاعِ وَالْأَرْوَاحِ...الْغِيبَةُ مَفْسَدَةٌ مُحَرَّمَةٌ، لَكِنَّهَا جَائِزَةٌ إذَا تَضَمَّنَتْ مَصْلَحَةً وَاجِبَةَ التَّحْصِيلِ، أَوْ جَائِزَةَ التَّحْصِيلِ، وَلَهَا أَحْوَالٌ: أَحَدُهَا: أَنْ يُشَاوَرَ فِي مُصَاهَرَةِ إنْسَانٍ...هَتْكُ الْأَعْرَاضِ مَفْسَدَةٌ كَبِيرَةٌ، لَكِنَّهُ يَجُوزُ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الزَّانِي بِالزِّنَا لِإِقَامَةِ حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى"[4]

المسألة الرابعة:

- عن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَمْكُثُ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَيَشْرَبُ عِنْدَهَا عَسَلًا، فَتَوَاصَيْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ: أَنَّ أَيَّتَنَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلْتَقُلْ: إِنِّي أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ مَغَافِيرَ،

---

[1] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، 8/ 336.

[2] أعلام الحديث، الخطابي حمد بن محمد، ت: محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود،جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، السعودية،ط1، 1409هـ/1988م، 3/ 1849.

[3] مجموع الفتاوى، ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/1995م، 325/15.

[4] قواعد الأحكام في مصالح الأنام، بن عبد السلام عز الدين عبد العزيز الدمشقي،ت: طه عبد الرؤوف سعد،مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1414 هـ - 1991 م، 113/1-114.

أَكَلْتَ مَغَافِيرَ، فَدَخَلَ عَلَى إِحْدَاهُمَا، فَقَالَتْ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لاَ، بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَلَنْ أَعُودَ لَهُ» فَنَزَلَتْ: {يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ} [التحريم: 1]- إِلَى - {إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ} [التحريم: 4] لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ: {وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ} [التحريم: 3] لِقَوْلِهِ: «بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا»[1]

- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحِبُّ العَسَلَ وَالحَلْوَاءَ، وَكَانَ إِذَا انْصَرَفَ مِنَ العَصْرِ دَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ، فَيَدْنُو مِنْ إِحْدَاهُنَّ، فَدَخَلَ عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ، فَاحْتَبَسَ أَكْثَرَ مَا كَانَ يَحْتَبِسُ، فَغِرْتُ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ، فَقِيلَ لِي: أَهْدَتْ لَهَا امْرَأَةٌ مِنْ قَوْمِهَا عُكَّةً مِنْ عَسَلٍ، فَسَقَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ شَرْبَةً..." الحديث[2].

التعقب:

قال الحافظ بن حجر: "وَهَذَا أَوْلَى مِنْ جَزْمِ **الدَّاوُدِيِّ** بِأَنَّ تَسْمِيَةَ الَّتِي شَرِبَتِ الْعَسَلَ حَفْصَةُ غَلَطٌ وَإِنَّمَا هِيَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ أَوْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ وَمِمَّنْ جَنَحَ إِلَى التَّرْجِيحِ عِيَاض وَمِنْهُ تَلَقَّفَ الْقُرْطُبِيُّ وَكَذَا نَقَلَهُ النَّوَوِيُّ عَنْ عِيَاضٍ وَأَقَرَّهُ"[3]

التحليل:

لقد حكم الداودي بغلط الرواية التي فيها أن حفصة هي التي شَرب النبي -صلى الله عليه وسلم- عندها العسل، وهي من رواية هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، ورجح أن التي شرب عندها هي: إما صفية بنت حيي -ولم أجد هذه الرواية-، أو زينب بنت جحش -من رواية عبيد بن عمير عن عائشة-، وإنما ذهب إلى ذلك -حسب تقديري- لأن رواية عبيد بن عمير فيها أن المتظاهرتين هما عائشة وحفصة وهذا موافق لظاهر القرآن، إذ أن المتظاهر من نساء النبي -صلى الله عليه وسلم- اثنتان، أما رواية عروة ففيها ثلاث متظاهرات: عائشة وصفية وسودة.

وبعد التنقيب عن مرويات هذه القصة، نجد أن هذه الروايات لا تتعارض فيما بينها فلا داعي الى الترجيح، وخاصة أن الروايتين في الصحيح، وذلك لأمرين:

-رواية عروة بن الزبير ليس فيها ذكر نزول الآية، بخلاف رواية عبيد بن عمير ففيها التصريح بنزول الآية إثرها، حيث قالت عائشة -رضي الله عنها-: "فنزلت..."، وعليه، فلا مانع أن تحدث القصتان وتنزل الآيات بعدهما، وتكون رواية عبيد هي المتأخرة، وهي السبب المباشر لنزول الآية، وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر:"وَطَرِيقُ الْجَمْعِ بَيْنَ هَذَا الِاخْتِلَافِ الْحَمْلُ عَلَى التَّعَدُّدِ فَلَا يَمْتَنِعُ تَعَدُّدُ السَّبَبِ لِلْأَمْرِ الْوَاحِدِ...وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الْقِصَّةُ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا

[1] صحيح البخاري، البخاري محمد بن إسماعيل، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، 44/7، 5267.

[2] صحيح البخاري، البخاري محمد بن إسماعيل، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، 44/7، 5268.

[3] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، 376/9-377.

شُرْبُ الْعَسَلِ عِنْدَ حَفْصَةَ كَانَتْ سَابِقَةً وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْحَمْلَ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ الَّتِي فِيهَا أَنَّ شُرْبَ الْعَسَلِ كَانَ عِنْدَ حَفْصَةَ تَعَرُّضٌ لِلْآيَةِ وَلَا لِذِكْرِ سَبَبِ النُّزُولِ"[1].

- أن هذا التقرير له نظائره، ومما يذكر هنا: سبب نزول آيات اللعان، فقد قرر كثير من العلماء أنها نزلت بعد قصتين، يقول الحافظ ابن حجر: " وَقَدِ اخْتَلَفَ الْأَئِمَّةُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَمِنْهُمْ مَنْ رَجَّحَ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي شَأْنِ عُوَيْمِرٍ وَمِنْهُمْ مَنْ رَجَّحَ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي شَأْنِ هِلَالٍ وَمِنْهُمْ مَنْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ أَوَّلَ مَنْ وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ هِلَالٌ وَصَادَفَ مَجِيءُ عُوَيْمِرٍ أَيْضًا فَنَزَلَتْ فِي شَأْنِهِمَا مَعًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَقَدْ جَنَحَ النَّوَوِيُّ إِلَى هَذَا وَسَبَقَهُ الْخَطِيبُ ... **وَلَا مَانِعَ أَنْ تَتَعَدَّدَ الْقِصَصُ وَيَتَّحِدَ النُّزُولُ**"[2]

أما إذا عمدنا إلى الترجيح بين الروايات، فلا شك أن رواية عبيد بن عمير هي الأرجح -وهذا ما اختاره الداودي- ، وفي مؤيدات هذا الترجيح يقول ابن حجر: "فَإِنْ جُنِحَ إِلَى التَّرْجِيحِ فَرِوَايَةُ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ أَثْبَتُ لموافقة بن عَبَّاسٍ لَهَا عَلَى أَنَّ الْمُتَظَاهِرَتَيْنِ حَفْصَةُ وَعَائِشَةُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي التَّفْسِيرِ، وَفِي الطَّلَاقِ مِنْ جَزْمِ عُمَرَ بِذَلِكَ فَلَوْ كَانَتْ حَفْصَةُ صَاحِبَةَ الْعَسَلِ لَمْ تُقْرَنْ فِي التَّظَاهُرِ بِعَائِشَةَ"[3].

المسألة الخامسة

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُبَيٍّ ابْنُ سَلُولَ، دُعِيَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَثَبْتُ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُصَلِّي عَلَى ابْنِ أُبَيٍّ، وَقَدْ قَالَ يَوْمَ كَذَا: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: أُعَدِّدُ عَلَيْهِ قَوْلَهُ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ: «أَخِّرْ عَنِّي يَا عُمَرُ»[4] الحديث.

التعقب

قال ابن حجر: "وَاسْتَشْكَلَ الدَّاوُدِيُّ تَبَسُّمَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ مَعَ مَا ثَبَتَ أَنَّ ضَحِكَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ تَبَسُّمًا وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَ شُهُودِ الْجَنَائِزِ يَسْتَعْمِلُ ذَلِكَ"[5]

التحليل

---

[1] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، 376/9.

[2] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، 450/8.

[3] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، 376/9.

[4] صحيح البخاري، البخاري محمد بن إسماعيل، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، 68/6، 4671.

[5] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، 337/8.

لقد استشكل الداودي تبسم النبي صلى الله عليه في هذا الموقف؛ لأنه موقف خشوع، وفي تقرير هذا المعنى يقول ابن قدامة : "وَيُسْتَحَبُّ لِمُتَّبِعِ الْجِنَازَةِ أَنْ يَكُونَ مُتَخَشِّعًا، مُتَفَكِّرًا فِي مَآلِهِ، مُتَّعِظًا بِالْمَوْتِ، وَبِمَا يَصِيرُ إلَيْهِ الْمَيِّتُ، وَلَا يَتَحَدَّثُ بِأَحَادِيثِ الدُّنْيَا، **وَلَا يَضْحَكُ**"[1].

إن الداودي قد جانب الصواب في هذا الاستشكال، لأن التبسم والضحك المذموم عند حضور الجنائز هو الناتج عن الغفلة وقسوة القلب وعدم خشوعه، أما تبسمه صلى الله عليه وسلم هنا فليس كذلك، وإنما هو تعبير عن طلاقة الوجه تطييبا لقلب عمر، ولهذا يقول القسطلاني موجها لسبب التبسم: " تعجبًا من صلابة عمر وبغضه للمنافقين، وتأنيسًا له وتطييبًا لقلبه كالمعتذر له عن ترك قبول كلامه"[2].

ويضيف ابن حجر قائلا:"وَفِيهِ جَوَازُ التَّبَسُّمِ فِي حُضُورِ الْجِنَازَةِ عِنْدَ وُجُودِ مَا يَقْتَضِيهِ، وَقَدِ اسْتَحَبَّ أَهْلُ الْعِلْمِ عَدَمَ التَّبَسُّمِ مِنْ أَجْلِ تَمَامِ الْخُشُوعِ، فَيُسْتَثْنَى مِنْهُ مَا تَدْعُو إِلَيْهِ الْحَاجَةُ"[3].

المسألة السادسة:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنِّي أَوَّلُ مَنْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ بَعْدَ النَّفْخَةِ الآخِرَةِ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى مُتَعَلِّقٌ بِالعَرْشِ، فَلاَ أَدْرِي أَكَذَلِكَ كَانَ أَمْ بَعْدَ النَّفْخَةِ»[4].

التعقب:

قال الدماميني: " قال السفاقسي حاكيًا عن الداودي: هذا وهم؛ لأن موسى مقبورٌ ومبعوثٌ بعدَ النفخة، فكيف يكون ذلك قبلها"[5].

التحليل:

أنكر الداودي صحة هذه الرواية لأن موسى -حسب تقريره- لم يكن حيا قبل النفخة الثانية، لأنه مات في الدنيا وقُبِرَ، فلا يمكن أن يكون حيا قبل النفخة الثانية حينئذ، إذ النفخة الثانية هي النفخة التي يبعث بها كل مقبور.

---

[1] المغني لابن قدامة، بن قدامة موفق الدين عبد الله بن أحمد، مكتبة القاهرة،1388ه/ 1968م، 2/ 354.

[2] إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القسطلاني أحمد بن محمد، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط7، 1323ه، 155/7.

[3] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت، 1379ه، 340/8.

[4] صحيح البخاري، البخاري محمد بن إسماعيل، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422ه، 6/ 126، 4813.

[5] مصابيح الجامع، الدماميني محمد بن أبي بكر، نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط1، 1430ه/2009م، 8/ 370.

وقد أجاب الزركشي عن هذا الاعتراض بأن موسى -عليه السلام- جُوزي بصعقة الطور، فلم يُصعق مع الأحياء، فيفهم منه -وإن كان غائبا عن عالمنا- أنه حيّ؛ممن يمكن أن يصعق مع من صعق من أحياء الناس في وقت الصيحة[1].

المسألة السابعة:

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ حَتَّى تَتَفَطَّرَ قَدَمَاهُ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لِمَ تَصْنَعُ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ؟ قَالَ: «أَفَلاَ أُحِبُّ أَنْ أَكُونَ عَبْدًا شَكُورًا فَلَمَّا كَثُرَ لَحْمُهُ صَلَّى جَالِسًا، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ قَامَ فَقَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ»[2]

التعقب:

قال العيني: "وَأنكر الدَّاودِيّ هَذِه اللَّفْظَة والْحَدِيث، فَلَمَّا بدن أَي: كبر، بِالْبَاء الْمُوَحدَة فَكَأَن الرَّاوِي تَأَوَّلَه على كَثْرَة اللَّحْم"[3].

التحليل:

استشكل الداودي وصف النبي صلى الله عليه وسلم بكثرة اللحم وهي البدانة، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن كذلك، وإنما وقع الخطأ في الرواية بالمعنى، ففهم الرواي رواية "بَدَّنَ" أنها من البدانة، وليس الأمر كذلك، وإنما هي من بَدَّنَ بمعنى: أَسَنّ أي: كبر سنه، وقد وافقه ابن الجوزي في هذا الاعتراض قائلا:"لَمْ يَصِفْهُ أَحَدٌ بِالسِّمَنِ أَصْلًا وَلَقَدْ مَاتَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا شَبِعَ مِنْ خُبْزِ الشَّعِيرِ فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ، وَأَحْسَبُ بَعْضَ الرُّوَاةِ لَمَّا رَأَى بَدَّنَ ظَنَّهُ كَثُرَ لَحْمُهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا هُوَ بَدَّنَ تَبْدِينَا أَيْ أَسَنَّ قَالَهُ أَبُو عُبَيْدة[4]"[5].

وقال القسطلاني -معلقا على كلام ابن الجوزي ومن وافقه-:"لكن يحتمل أن يكون معنى قوله "ثقل" أي ثقل عليه حمل لحمه، وإن كان قليلًا لدخوله في السن"[6].

وإنما لجأ الداودي إلى هذا الصنيع؛ حماية للجناب النبوي من أن يوصف بما لا يليق به، ولكن لا ينبغي التساهل في رد الألفاظ الواردة في الأحاديث الثابتة الصحيحة، خاصة إذا وُجد لها التوجيه المقبول والمخرج غير

---

[1] التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، الزركشي محمد بن بهادر، ت: يحيى بن محمد علي الحكمي، مكتبة الرشد، السعودية، ط1، 1424/2003، 739/2

[2] صحيح البخاري، البخاري محمد بن إسماعيل، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، 6/ 135، 4837.

[3] عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العينى بدر الدين محمود بن أحمد،دار إحياء التراث العربي، بيروت، 19/ 177.

[4] كذا في "فتح الباري" طبعة محب الدين الخطيب، والصحيح أنه "أبو عبيد" وليس "أبو عبيدة"، انظر: غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام، ت: حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1، 1404 هـ - 1984 م، 189/3.

[5] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، 8/ 585.

[6] إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القسطلاني أحمد بن محمد، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط7، 1323هـ، 7/ 347.

المُتكلَّف، كما سلف في كلام القسطلاني.

المسألة الثامنة:

قَالَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ: اتَّهِمُوا أَنْفُسَكُمْ فَلَقَدْ رَأَيْتُنَا يَوْمَ الحُدَيْبِيَةِ - يَعْنِي الصُّلْحَ الَّذِي كَانَ بَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالمُشْرِكِينَ - وَلَوْ نَرَى قِتَالًا لَقَاتَلْنَا، فَجَاءَ عُمَرُ فَقَالَ: أَلَسْنَا عَلَى الحَقِّ وَهُمْ عَلَى البَاطِلِ؟ أَلَيْسَ قَتْلاَنَا فِي الجَنَّةِ، وَقَتْلاَهُمْ فِي النَّارِ؟ قَالَ: «بَلَى» قَالَ: فَفِيمَ نُعْطِي الدَّنِيَّةَ فِي دِينِنَا وَنَرْجِعُ، وَلَمَّا يَحْكُمِ اللَّهُ بَيْنَنَا، فَقَالَ: «يَا ابْنَ الخَطَّابِ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَلَنْ يُضَيِّعَنِي اللَّهُ أَبَدًا» فَرَجَعَ مُتَغَيِّظًا فَلَمْ يَصْبِرْ حَتَّى جَاءَ أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ أَلَسْنَا عَلَى الحَقِّ وَهُمْ عَلَى البَاطِلِ؟ قَالَ: يَا ابْنَ الخَطَّابِ إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَنْ يُضَيِّعَهُ اللَّهُ أَبَدًا، فَنَزَلَتْ سُورَةُ الفَتْحِ.[1]

التعقب:

قال العيني: " قَوْله: (فَلم يصبر حَتَّى جَاءَ أَبَا بكر) قَالَ الدَّاودِيّ: لَيْسَ بِمَحْفُوظ إِنَّمَا كلم أَبَا بكر أَولا ثمَّ كلم النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم."[2]

التحليل:

اعترض الداودي على أن عمر بن الخطاب كلّم النبي -صلى الله عليه وسلم- أولا، ثم كلّم أبا بكر، لأن هذا يدل على عدم اكتفائه بكلام النبي -صلى الله عليه وسلم-، حتى راجع في القضية أبا بكر -وهو دونه-، ولقد أثبت الداودي -في كلامه- كون عمر كلّم أبا بكر أوّلا، ثم كلم النبي -صلى الله عليه وسلم-، وهذا ما رواه الإمام أحمد في المسند قائلا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، وَمَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ قالا:"... فَلَمَّا الْتَأَمَ الْأَمْرُ وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْكِتَابُ وَثَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، **فَأَتَى أَبَا بَكْرٍ**، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ، أَوَلَيْسَ بِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ أَوَلَسْنَا بِالْمُسْلِمِينَ؟ أَوَلَيْسُوا بِالْمُشْرِكِينَ؟ قَالَ: بَلَى. قَالَ: فَعَلَامَ نُعْطِي الذِّلَّةَ فِي دِينِنَا. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا عُمَرُ الْزَمْ غَرْزَهُ حَيْثُ كَانَ، فَإِنِّي أَشْهَدُ أَنَّهُ رَسُولُ اللهِ. قَالَ عُمَرُ: وَأَنَا أَشْهَدُ، **ثُمَّ أَتَى رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَوَلَسْنَا

[1] صحيح البخاري، البخاري محمد بن إسماعيل، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، 136/6، رقم 4844.

[2] عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العينى بدر الدين محمود بن أحمد،دار إحياء التراث العربي، بيروت، 19/ 181.

بِالْمُسْلِمِينَ؟ أَوَلَيْسُوا بِالْمُشْرِكِينَ؟ قَالَ: " بَلَى "، قَالَ: فَعَلَامَ نُعْطِي الدَّنِّيَّةَ فِي دِينِنَا؟ فَقَالَ: " أَنَا عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ، لَنْ أُخَالِفَ أَمْرَهُ، وَلَنْ يُضَيِّعَنِي"[1]

ولعل رواية المسند هي الأرجح -وهي اختيار الداودي-، وذلك من جهتين:

1- أنها من رواية أئمة السيرة والأخبار المعنيين بضبطها وإتقانها؛ عروة بن الزبير وابن شهاب الزهري ومحمد بن إسحاق.
2- معهود حال الصحابة في ذلك، بأن يسأل عمرُ أبا بكر ليزيل عنه الإشكال، ثم إن لم يزل الإشكال بسؤال أبي بكر؛ يسأل النبيَّ صلى الله عليه وسلم، أما العكس فغير معهود، لأنه يدل على عدم رضاه بحكم النبي صلى الله عليه وسلم، بل لجوئه إلى من هو دونه لمعرفة الحق!، وهذا لا يليق بمسلم، فكيف يظن ذلك بعمر.

هذا، وإن هذا الترجيح ظني، لأن رواية البخاري يمكن توجيهها، كما لا يُعدّ هذا الترجيح مُنزلا لمرتبة الصحيح، إذ النقد ليس موجها إلى أصل الرواية، وإنما إلى جزئية يسيرة فيها، وهذا لا يؤثر في احتجاج البخاري بالحديث في الباب، إذ موضع الشاهد منه ليس محلا للنقد.

المسألة التاسعة:

عَنْ مُحَمَّدٍ بن سيرين، قَالَ: كُنْتُ فِي حَلْقَةٍ فِيهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، وَكَانَ أَصْحَابُهُ يُعَظِّمُونَهُ، فَذَكَرُوا لَهُ فَذَكَرَ آخِرَ الأَجَلَيْنِ، فَحَدَّثْتُ بِحَدِيثِ سُبَيْعَةَ بِنْتِ الحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، قَالَ: فَضَمَّزَ لِي بَعْضُ أَصْحَابِهِ، قَالَ مُحَمَّدٌ: فَفَطِنْتُ لَهُ فَقُلْتُ: إِنِّي إِذًا لَجَرِيءٌ إِنْ كَذَبْتُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ وَهُوَ فِي نَاحِيَةِ الكُوفَةِ، فَاسْتَحْيَا وَقَالَ: لَكِنْ عَمُّهُ لَمْ يَقُلْ ذَاكَ، فَلَقِيتُ أَبَا عَطِيَّةَ مَالِكَ بْنَ عَامِرٍ فَسَأَلْتُهُ فَذَهَبَ يُحَدِّثُنِي حَدِيثَ سُبَيْعَةَ، فَقُلْتُ: هَلْ سَمِعْتَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فِيهَا شَيْئًا؟ فَقَالَ: كُنَّا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: أَتَجْعَلُونَ عَلَيْهَا التَّغْلِيظَ، وَلاَ تَجْعَلُونَ عَلَيْهَا الرُّخْصَةَ، لَنَزَلَتْ سُورَةُ النِّسَاءِ **القُصْرَى بَعْدَ الطُّولَى** {وَأُولاَتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ} [الطلاق: 4]"[2]

التعقب:

قال ابن حجر: " وَحكى بن التِّينِ عَنِ الدَّاوُدِيِّ قَالَ لَا أَرَى قَوْلَهُ الْقُصْرَى مَحْفُوظًا وَلَا يُقَالُ فِي سُوَرِ الْقُرْآنِ قُصْرَى وَلَا صُغْرَى"[3].

---

[1] مسند الإمام أحمد بن حنبل، ابن حنبل أحمد بن محمد، ت: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون،مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ/2001م، 217/31، رقم 18910.

[2] صحيح البخاري، البخاري محمد بن إسماعيل، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، 156/6، رقم 4910.

[3] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، 656/8.

التحليل:

اعترض الداودي على وصف السورة بالقصرى أو الصغرى، لإيحائه باستصغار القرآن واحتقاره، وليس الأمر كذلك، لأمرين:

1- وصف القصر إنما هو متجه إلى عدد الآيات وحجم السورة، وليس متجها إلى قدر السورة ومنزلتها.

2- إنما جاء الوصف بالقصر بالنسبة لسورة أخرى، ولم يقصد به القصر المطلق.

3- روى البخاري عَنْ مَرْوَانَ بْنِ الحَكَمِ، قَالَ: قَالَ لِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: «مَا لَكَ تَقْرَأُ فِي المَغْرِبِ بِقِصَارٍ، وَقَدْ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ **بِطُولَى الطُّولَيَيْنِ**»[1]، وفي هذه الرواية أن وصف السور بالقصار والطوال أمر معهود بين الصحابة -رضي الله عنهم-، لذا قال الحافظ ابن حجر: "وَهُوَ رَدٌّ لِلْأَخْبَارِ الثَّابِتَةِ بِلَا مُسْتَنَدٍ وَالْقِصَرُ وَالطُّولُ أَمْرٌ نِسْبِيٌّ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ قَوْلُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ طُولَى الطُّولَيَيْنِ"[2].

المسألة العاشرة:

عَنِ الحَسَنِ، قَالَ: "اكْتُبْ فِي المُصْحَفِ فِي أَوَّلِ الإِمَامِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَاجْعَلْ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ خَطًّا"[3].

التعقب:

قَالَ الدَّاوُدِيُّ: "إِنْ أَرَادَ خَطًّا فَقَطْ بِغَيْرِ بَسْمَلَةٍ فَلَيْسَ بِصَوَابٍ لِاتِّفَاقِ الصَّحَابَةِ عَلَى كِتَابَةِ الْبَسْمَلَةِ بَيْنَ كُلِّ سُورَتَيْنِ إِلَّا بَرَاءَةَ وَإِنْ أَرَادَ بِالْإِمَامِ إِمَامَ كُلِّ سُورَةٍ فَيَجْعَلُ الْخَطَّ مَعَ الْبَسْمَلَةِ فَحَسَنٌ فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَثْنِيَ بَرَاءَةَ"[4]

التحليل:

لقد جعل الداودي كلام الحسن البصري على أحد احتمالين:

أ. أن يكون بين السورتين خط منفرد دون بسملة، وهذا ليس بصواب؛ لمخالفته اتفاق الصحابة على كتابة البسملة بين السورتين، قال الكوراني -مقررا لهذا المعنى-: "هذا مخالف للمصاحف العثمانية، لاتفاقها على وجود البسملة في أول كل سورة ... ويمكن توجيه قول الحسن بأنه لم يمنع كتابة البسملة بل زاد خطًّا؛ لأن المصاحف العثمانية لم يكن فيها ذلك الخط، وإلا كيف يخفى على مثله؟، مع أن أحد المصاحف كان بالبصرة."[5]، وهذا

---

[1] صحيح البخاري، البخاري محمد بن إسماعيل، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، 153/1، 746.

[2] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، 656/8

[3] صحيح البخاري، البخاري محمد بن إسماعيل، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، 173/6.

[4] فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت، 1379هـ، 714/8.

[5] الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، الكوراني أحمد بن إسماعيل ،ت: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط1، 1429هـ/2008م، 8/ 357.

الاحتمال – وهو أن معنى قول الحسن هو الفصل بالخط دون بسملة- رجحه السهيلي، وبنى عليه وصف قول الحسن بالشذوذ.[1]

وقد حاول بعضهم نصرة قول الحسن وإخراجه من دائرة الشذوذ، فقالوا بأنه اختيار حمزة القارئ من السبع، فقد اختار عند الوصل بين السورتين أن يُسقط البسملة، ورُدَّ على هذا من أوجه:

1- أنه اختيار لحمزة في القراءة لا في رسم المصحف، إذ لا يعرف لحمزة مذهب في رسم المصاحف.[2]
2- أن هذا الاختيار لحمزة إنما يكون عند الوصل بين السورتين، أما عند الابتداء بالسورة فحمزة يثبت البسملة ككل القراء، لإجماع أهل النقل على ذلك، وكذلك عند الفاتحة، سواء ابتدأ بها أو وصل قبلها غيرها.[3]
3- أن هذا الاختيار القرائي بين السورتين – وهو إسقاط البسملة بين السورتين- ، هو وجه عند ورش وأبي عمرو البصري وابن عامر، وكل هؤلاء لهم وجه إثبات البسملة[4]، فيظهر بذلك أن الوصل بين السورتين بإسقاط البسملة ليس له علاقة برسمها في المصاحف.

ب- أن يجعل ذلك الخط مع البسملة، وهذا التوجيه استحسنه الداودي، غير أنه استدرك عليه بأنه يجب استثناء سورة التوبة، إذ ليس فيها بسملة، وهذا الاحتمال بعيد، إذ قد أثبت الاحتمال الأول عدة من العلماء كما سبق.

<u>الفرع الثاني: السمات المنهجية لتعقبات الداودي على صحيح البخاري.</u>

بعد دراستي لتعقبات الداودي في الفرع الأول من هذا المطلب؛ ظهر لي أن للداودي مسلكا منهجيا من وراء نقده، وصار من المتأكد والضروري -منهجيا- أن أتكلم عن هذا المسلك وأُبيّن سِماتِه ومعالمَه ، حتى لا يتذرع -بصنيع الدوادي- مُغرِض ليطعن في الصحيح طعنا عشوائيا غيرَ مؤسس، لا سيما ونحن نعيش -مؤخرا- حربا شعواء على الدين عموما، وعلى السنة خصوصا، وعلى صحيح البخاري بوجه أخص، لذا؛ كان من أهداف هذه الورقة: غلق الباب في وجه النقد اللامنهجي الهدام، ببيان المنهج الصحيح الهادف، ومن الأمور الحَقيقة بالتنبيه؛ أن مسلك النقد قد يكون صحيحا إلا أن النتيجة قد لا تكون صحيحة، وذلك -مثلا- لخطإٍ في تطبيق المسلك، أو لوجود مسلك معارض أقوى، أو غير ذلك من الأسباب، فلا يسوغ أن يُعترض على تأصيل صحيح بسبب خطإ في

---

[1] عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العينى بدر الدين محمود بن أحمد،دار إحياء التراث العربي، بيروت، 302/19.

[2] الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، الكوراني أحمد بن إسماعيل ،ت: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط1، 1429هـ/2008م، 8/ 357.

[3] النشر في القراءات العشر، ابن الجزري شمس الدين محمد بن محمد، علي محمد الضباع،المطبعة التجارية الكبرى، 264/1.

[4] الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، القاضي عبد الفتاح بن عبد الغني، مكتبة السوادي للتوزيع، ط4، 1412 هـ/ 1992 م، 46.

تطبيقه، وعليه فلا يضرنا –ونحن نتحدث عن مسالك الداودي في النقد- أنْ جانَبَ الداودي الصواب في بعض المسائل، إذ مسلكه صحيح مقبول، وهذا أوان الشروع في ذكر السمات المنهجية لهذه التعقبات:

1- تضلع الإمام الداودي من العلوم الشرعية، كعلم الاعتقاد والتفسير والحديث دراية ورواية والقراءات وعلوم اللغة وغيرها من العلوم، فتجده يستدعي مختلف العلوم أثناء العملية النقدية، وهذا ما أهّله لاعتلاء صهوة صحيح البخاري مبكرا، فيُعدُّ الداودي في أوائل من شرح الصحيح، بل أزعم -حسب اطلاعي- أنه أوّل من نقد متونه[1]، وهذه كانت سمة العلماء الذين يشرحون الصحيح أو ينتقدونه عبر التاريخ، حتى ظهر علينا مؤخرا من ليس له بضاعة في العلم -فضلا عن أن تكون له بضاعة مزجاة- بكتابات وكلمات يزعم فيها خطأ البخاري في كيت وكيت!.

2- توسعه في معرفة مرويات السنة، فتجده يقارن ويرجح بين مرويات البخاري وغيرها في كتب السنة، سواء كانت المرويات للحديث نفسه أو لحديث آخر معارض لحديث الباب، وهذا ما يفرض على المتعقب على الصحيح أن يكون مطلعا على كتب السنة ومروياتها، ومدققا في الفروق بينها، وهي كثيرة -أي: المرويات- مستبحرة يتعذر حفظها واستحضارها في آن واحد في زماننا.

ولا يُعترض على هذا التقرير -في هذا المقام- بوجود البرامج الحاسوبية الجامعة للسنة والمقربة لها، إذ الشأن في النقد الحديثي معقد، له دقائقه ومعطياته وظروفه وأحواله، وهذا ما تقصر البرامج المعاصرة عن تلبيته.

3- حدة ذكائه ودقة ملاحظته، ويظهر ذلك من خلال ملاحظاته للمآخذ على المرويات، ومن خلال حسن توجيهه لها، وهذا كان ميزة بارزة في علماء السلف، وهذا راجع لأسباب، منها:

أ- ما فطرهم الله عليه وحباهم به من جودة في العقل والتفكير.

ب- توسعهم في العلوم النقلية والعقلية.

ت- تنسكهم وتقواهم وحسن علاقتهم بالله -عز وجل- ، ففتح عليهم فتوح العارفين، وقد قال الله تعالى: **{إن تتقوا الله يجعل لكم فرقانا}** (الأنفال: 29)

ومما يلاحظ على من يعترض على الصحيح؛ فهاهة ظاهرة وحماقة باهرة، أضحكت عليهم وأظهرت عَوارهم، كما لا يلاحظ عليهم تنسك ولا تقوى، كيف؛ ونحن نرى بطانتهم أهل الإلحاد والكفر والعلمنة، ونجدهم دائما في صفوف الحرب على الإسلام وأصوله وقيمه.

4- يَحدُوه في نقده؛ الغيرة على الدين، وصيانة القرآن، وحماية الجناب النبوي مما لا يليق به، والذب عن الصحابة، وإن المتابع للحداثيين المعترضين على الصحيح يجد فيهم سيما النفاقِ ظاهرةً للعيان، من

[1] وهذا شرف يفتخر به كل جزائري.

تشكيك في مسلمات الإسلام وأصوله، واستهانة بالصحابة وطعن فيهم وفي مقاصدهم، مع علاقات مشبوهة بأعداء الإسلام والمؤسسات الراعية لهم في الداخل والخارج.

إن الدافع للتعقب؛ عنصر مهم في توجيه النقد وحياديته وموضوعيته، إذ الناقد الناقم المبغض يحيد عن الموضوعية، ويسقط في شراك الذاتية والمبالغة واتهام النوايا والإسراف في الألفاظ والتوهم، وكل واحدة مما ذكرت -لو انفردت- تُصَيِّرُ النقد ساقطا غيرَ معترَف به في الأوساط العلمية.

وعين الرضا عن كل عيب كليلة ... ولكن عين السخط تبدي المساويا

5- يعتبر الإمام الداودي شارحا للصحيح ومعتنيا به وخادما له، غرضه من تعقبه؛ زين الصحيح لا شينه، فتلاحظ في ثنايا شرحه التحرير والبيان لمقاصد البخاري و مروياته وتبويباته، معظما محترما للإمام البخاري ومصنَفه، أما المتعقبون المعاصرون المغرضون فلا هَمَّ لهم إلا اصطياد العثرة – لو صحت، وهيهات-، وتَحَيُّن الفرصة من أجل الإجهاز على الصحيح وإضعاف منزلته ومكانته في التراث الإسلامي ونفوس المسلمين، وذلك بسبب ضلوعهم في مشاريع غربية تحارب الإسلام، وتستهدف أصوله وتراثه وموارده.

6- يورد الداودي -أحيانا- توجيهات واحتمالات أخرى للمرويات، وتكون سالمة من التعقب؛ صيانة للصحيح وحفظا لمكانته، إذ تطرق الاحتمال في معنى الحديث؛ مما يضعف التعقب ويوهنه.

أما الحداثيون العرب -أذناب المستشرقين والكفار الحاقدين على ديننا- فيتعلقون بالقشة ويفرحون ويحتفون بها، فيتمسكون بأدنى سبب للاعتراض والثلب، ثم لا ينظرون بعد ذلك للاحتمالات الواردة في المعنى، وإمكانية توجيه الرواية بما يصونها عن النقد، لأن غرضهم معروف.

7- يتعقب الداودي اللفظة والسياق في الحديث، دون مساس بأصله، فلا يرد الحديث رأسا بسبب انتقاده لموضع فيه، وهذا شأن المنهج النقدي الصحيح، إذ ثبوت الحديث وصحته تمنع رده من أصله بسبب شذوذ لفظة أو إدراج أو قلب، فيحكم بصحة أصل الرواية دون ما سُلط عليه النقد -إذا سلّمنا صحته-.

أما المتفيقهة الجدد؛ ذيول الحداثة الغربية فيسارعون إلى إسقاط الرواية ورَدِّها، ولو لم يكن يُنتقد فيها إلا جزئية منفصلة يمكن عزلها بمفردها في العملية النقدية.

8- حسن الظن بالبخاري، ورواة الحديث في صحيحه وفي مُقدَّمهم صحابة النبي صل الله عليه وسلم، فتجده يتعقب ويعتذر ويورد الاحتمالات، من غير طعن في النوايا، ولا اتهام بالسرقات والرزايا.

أما الناظر في حال الخلْف السوءِ البُهْت، فنجدهم يرمون الأئمة بالعظائم، ويتهمونهم بتوفيد الروايات من تراث الأمم السابقة، أو يستعملون تقنية التسييس؛ بجعل الحراك العلمي الإسلامي -حديثيا كان أو عقديا أو فقهيا- نتاج السياسة وتصرفات الأمراء والملوك، ألا قبحهم الله.

9- تعقب الداودي كان موجها إلى الأحاديث المرفوعة المسندة، وإلى موقوفات الصحابة، وإلى آثار التابعين.

10- عدم معارضة الأحاديث بالعقل المجرد، وإنما يتعقب لمعارضة الحديث للقرآن الكريم، أو لحديث آخر، أو لمنافاته لحرمة القرآن أو العصمة النبوية أو منزلة الصحابة، أو لمناقضته للواقع -حسب تقديره-.

أما بنو علمان من بني جلدتنا، فيطعنون في الأحاديث بدعوى مخالفتها لعقولهم الفاسدة، أو عدم تماشيها مع روح العصر -زعموا-، أو عدم مجاراتها لواقعهم المليء بالشهوات الموروث عن حياة اليهود والنصارى والمجوس والذين أشركوا، فيلوُون أعناق النصوص ويردونها إذا خالفت أهواءَ الذين كفروا.

تلك عشرة كاملة، وهي معالم منهجية منضبطة تؤدي حتما -بحسن توظيفها- إلى نقد بناء في جو علمي يسوده الاحترام والتقدير، يؤدي في النهاية إلى تنقيح الصحيح، والزيادة في إعلاء شأنه وتعظيم مكانته العلمية.

ولا يفوتني أخيرا أن أنبه إلى أمر مهم، وهو أن الداودي في تعقباته بين مصيب ومجانب للصواب، وهذا شأن العمل البشري، كما يلاحظ عند مطالعة شروح الصحيح؛ تصديهم بقوة لأي نقد موجه للصحيح، وخاصة الإمامين ابن حجر والعيني، فقد أبدعا -وبخاصة ابن حجر- في الدفاع عن سنة النبي صلى الله عليه وسلم عموما، وعن صحيح البخاري خصوصا، فجزاهم الله وسائر العلماء عن الإسلام والسنة خيرا.

الخاتمة :

أجاد الداودي في شرحه للصحيح، وتميز بتعقباته، التي تنبئ عن شخصية علمية فذة، تنتهج المسلك العلمي الهادف في العملية النقدية، وهي تدل على تضلعه من العلوم الشرعية المختلفة، وتوسعه في معرفة مرويات السنة، وتجرده من الذاتية، يحدوه في ذلك الدفاع عن الدين والغيرة عليه، معظما للسنة ونقلتها، غير معترض على السنن بعقله المجرد، وهكذا فليكن النقد العلمي، وإلا فلتكسر الأقلام.

التوصيات:

ظهر لي بعد إنجاز هذه الورقة البحثية عدة توصيات للباحثين:

1- توجيه الاهتمام إلى تراث علماء الجزائر عموما، وتراث الداودي خصوصا.
2- تعميق دراسة مناهج النقد عند العلماء.
3- إبراز معالم النقد المنهجي الصحيح، لسد الباب على المتطفلين.

قائمة المصادر والمراجع:

- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر،ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/ 1974م.
-إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القسطلاني أحمد بن محمد، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط7، 1323هـ.

-أسباب نزول القرآن، الواحدي علي بن أحمد، ت: ماهر الفحل، دار الميمان، السعودية، ط1، 1426هـ/2005م.
-أعلام الحديث، الخطابي حمد بن محمد، ت: محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود،جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، السعودية،ط1، 1409هـ /1988م.
-تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، الذهبي محمد بن أحمد، ت: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003 م.
-التحرير والتنوير، ابن عاشور محمد الطاهر بن محمد، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.
-ترتيب المدارك وتقريب المسالك،القاضي عياض بن موسى اليحصبي، ت: ابن تاويت الطنجي وآخرون، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، ط1، 1983.
-تنزيل القرآن، الزهري محمد بن شهاب، ت: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط2، 1408هـ/1988م.
-التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، الزركشي محمد بن بهادر، ت: يحيى بن محمد علي الحكمي، مكتبة الرشد، السعودية، ط1، 2003/1424.
-جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري محمد بن جرير، ت: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ/2000 م.
-الجامع لأحكام القرآن، القرطبي محمد بن أحمد، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ/1964م.
-السمات المنهجية في شرح الداودي على "صحيح البخاري"، زتون خريف، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، العدد 6، جويلية 1434-2013.
-السيرة النبوية، الحميري عبد الملك بن هشام، ت: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1375هـ/ 1955.
-السيرة النبوية دروس وعبر، السباعي مصطفى بن حسني، المكتب الإسلامي، ط3، 1405 هـ - 1985 م.
-صحيح البخاري، البخاري محمد بن إسماعيل، ت محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.
-صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1374هـ - 1955م.
-عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العينى بدر الدين محمود بن أحمد،دار إحياء التراث العربي، بيروت.
-فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب،دار المعرفة، بيروت.
-قواعد الأحكام في مصالح الأنام، بن عبد السلام عز الدين عبد العزيز الدمشقي،ت: طه عبد الرؤوف سعد،مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1414 هـ - 1991 م.
-الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري، الكوراني أحمد بن إسماعيل ،ت: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط1، 1429هـ/2008م.

-لباب التأويل في معاني التنزيل، الخازن علاء الدين علي بن محمد، ت:محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415ه.
-مجموع الفتاوى، ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416ه/1995م.
-مسند الإمام أحمد بن حنبل، ابن حنبل أحمد بن محمد، ت: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون،مؤسسة الرسالة، ط1، 1421ه/2001م.
-مصابيح الجامع، الدماميني محمد بن أبي بكر، نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط1، 1430ه/2009م.
-معاني القرآن وإعرابه، الزجاج إبراهيم بن السري، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت،ط1، 1408ه/1988م.
-المعجم الكبير، الطبراني سليمان بن أحمد، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط2.
-مغالطات النسبة وأوهام العناوين في الفنون والعلوم -تفسير الإمام الداودي المسيلي أنموذجا-، د. عيساوي عبد الغاني، مجلة المعيار، مج 26، العدد 7، سنة 2022.
-المغني لابن قدامة، بن قدامة موفق الدين عبد الله بن أحمد، مكتبة القاهرة،1388ه/ 1968م.
-موسوعة الإمام العلامة أحمد بن نصر الداودي المسيلي التلمساني المالكي في اللغة والحديث والتفسير والفقه، دخان عبد العزيز، دار المعرفة الدولية، 2013.
-النشر في القراءات العشر، ابن الجزري شمس الدين محمد بن محمد، علي محمد الضباع،المطبعة التجارية الكبرى.
-الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، القاضي عبد الفتاح بن عبد الغني، مكتبة السوادي للتوزيع، ط4، 1412 ه/ 1992 م.